

تكيف المرفق العمومي في تجربة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر  
**Adapting the public service to the experience of the higher education  
and scientific research sector in Algeria**

بلمهدي إبراهيم أستاذ محاضر (ب)

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

brahim.belmahdi@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/12/26

تاريخ الارسال: 2025/10/28

**ملخص:**

تأتي هذه الدراسة لتبرز مظاهر تكيف مرفق التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر لتلبية الحاجات العامة، وذلك تبعا للظروف والتحولت الضرورية، سواء على مستوى النص أو الممارسة العملية من خلال التغيير في الجانب الهيكلي والوظيفي وكذا التحول الرقمي، وتعزيز ذلك في وجود إرادة سياسية - منذ عام 2020- تسعى لعصرنة القطاع باتخاذ القرارات اللازمة ومنها زيادة الاعتمادات المالية المخصصة له، وفي وجود استراتيجية لهذا القطاع بوضع المخطط التوجيهي للرقمنة 2022 وتنفيذ البرامج والمشاريع المحددة فيه لتحقيق جودة التعليم والتكوين العالين ومختلف الخدمات الأخرى والمساهمة في التنمية المستدامة، لكن تظل بعض التحديات قائمة كالمعلقة بالجانب التقني وتحسين ترتيب المؤسسات الجامعية الجزائرية في التصنيفات الاقليمية والدولية.

**الكلمات المفتاحية:** التغيير، الجودة، الخدمة العمومية، القرارات، الرقمنة، الاستراتيجية.

**Abstract:**

This study highlights the aspects of adaptation of higher education and scientific research service in Algeria to meet public needs, depending on the necessary circumstances and transformations, whether at the textual or practical level through changes in the structural and functional aspects, as well as digital transformation, and strengthening this in the presence of a political will - since 2020 - that seeks to modernize the sector by making the necessary decisions, including increasing the financial appropriations allocated to it ; there is a strategy for this sector by developing the 2022 Digitization Master Plan and implementing the programs and projects specified therein to achieve the quality of higher education and training and

various other services and contribute to sustainable development. However, some challenges remain, such as those related to the technical aspect and improving the ranking of Algerian university institutions according to regional and international classifications.

**Key words:** Change; Quality; Public service; Decisions; Digitization; Strategy.

#### مقدمة:

تحظى المرافق العمومية بمكانة هامة في العديد من الدول باعتبارها أساسية في تلبية الحاجات العامة، ويظل مبدأ قابلية التغيير أو تكيف المرافق العمومية أساسيا حتى لا تفقد هذه الأخيرة تحقيق المصلحة العامة التي تعد الهدف من إنشائها، وكذا عصرنتها حسب ما تقتضيه الظروف والضرورة لتقديم أحسن للخدمة العمومية.

يعد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من بين أهم القطاعات الوزارية التي تعمل الجزائر على تطوير وترقية مرافقها في مختلف الجوانب، سواء ما تعلق بأسلوب تسييرها أو تنظيمها الهيكلي أو الوظيفي واستخدام التكنولوجيات الحديثة فيها، وهذا في وجود إرادة سياسية قوية منذ سنة 2020 متطلعة وتعمل على عصرنة القطاع، وما أرسته من أجل تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى البحث وإبراز مختلف التغييرات في مرفق التعليم العالي والبحث العلمي من خلال النظام القانوني والتنظيمي -عرف دسترة هذا المبدأ في التعديل الدستوري 2020- وكذا الممارسة العملية، وفي ظل ما احتوته استراتيجية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل تعزيز الرقمنة بوضع المخطط التوجيهي للرقمنة 2022 حتى تدفع عمليا بمختلف مؤسساتها (الجامعات، المراكز الجامعية، المعاهد، المدارس العليا، المدارس العليا للأساتذة، مراكز البحث، ديوان الخدمات الجامعية) نحو جودة الخدمة العمومية ورفع الكفاءة في الأداء والفعالية وترشيد النفقات، والمساهمة في تحقيق التنمية بدعم الابتكار عن طريق المراكز المختصة المحدثثة في المؤسسات الجامعية لتجسيد مشاريع الطلبة في مؤسسات ناشئة بمساهمة الوكالات المعنية بذلك .

إن أهمية هذه الدراسة تظهر في التعرض للعديد من القرارات المتخذة في إطار تكيف المرفق العمومي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على المستويين الهيكلي والوظيفي، وخصوصا ما تعلق بعملية التحول الرقمي في هذا الأخير لتحسين المخرجات بتحقيق جودة

التعليم-التكوين العالين وغيرها من الأنشطة والأدوار والخدمات المخولة لمرافقه، ولأثر ذلك على التصنيف الاقليمي والدولي للمؤسسات الجامعية .

واعتبارا لما سبق، تم طرح الاشكالية التالية: ما هي مظاهر وتطبيقات تكيف المرفق العمومي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في ظل مستجدات التحول الرقمي؟

للإجابة على هذه الاشكالية تم الاعتماد أساسا على المنهج الوصفي في عرض ما أقره المشرع الدستوري الجزائري وبعض النصوص التشريعية والتنظيمية والقرارات ذات الصلة بالموضوع، والمنهج التحليلي في جانب تحليل المضمون فيما يخص هذه النصوص.

وقد رأينا أن نبدأ هذه الدراسة بالتطرق إلى تكريس مبدأ تكيف مرفق التعليم العالي والبحث العلمي (المبحث الأول)، من خلال تدرج المكانة القانونية لمبدأ تكيف المرفق العمومي وأثر بعض الأحكام الدستورية، ثم التغيير الهيكلي والوظيفي في مرفق التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ السلطة التنفيذية للعديد من القرارات، وبعدها التطرق لعملية التحول الرقمي في مرفق التعليم العالي والبحث العلمي (المبحث الثاني)، من خلال تناول تكيف مرفق القطاع في اطار الاستراتيجية الوطنية لرقمنة القطاعات الوزارية، ثم جانب تعزيز رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في ظل مخططة التوجيهي 2022.

### المبحث الأول: تكريس مبدأ تكيف مرفق التعليم العالي والبحث العلمي

ينطلق الخوض في جانب تكريس مبدأ تكيف مرفق التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى تناول تدرج المكانة القانونية لمبدأ تكيف المرفق العمومي -كمبدأ أساسي عام لكل المرافق- ضمن المنظومة القانونية (المطلب الأول)، قبل التطرق إلى التغيير التنظيمي والوظيفي في مرفق التعليم العالي والبحث العلمي من طرف السلطة التنفيذية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: تدرج المكانة القانونية لمبدأ تكيف المرفق العمومي

يعتبر مبدأ "تكيف المرفق العمومي" امتدادا لمبدأ الاستمرارية، وكقاعدة أساسية يمكن للإدارة بموجبه اتخاذ بعض التدابير وتغيير نظام المرفق العمومي في أي وقت. أما إذا كان هذا الأخير يستوجب أن يتم تنظيمه عن طريق التشريع، ففي هذه الحالة على الإدارة أن تتقيد بتنفيذ القوانين، كما تكون مسؤولة في تقديم الخدمة العمومية<sup>1</sup>.

لقد وجد مبدأ تكيف المرفق العمومي أو ما يسمى أيضا: "قابلية التغيير" مكانته ضمن النصوص القانونية والتنظيمية في الجزائر، ولكننا نميز هنا بين مرحلتين: مكانة هذا المبدأ قبل التعديل الدستوري 2020 (الفرع الأول) ومكانته بعد هذا التعديل (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: مكانته قبل التعديل الدستوري 2020

لم تخل بعض النصوص القانونية والتنظيمية من النص على مبدأ تكيف المرفق العمومي، ومنها من صدر قبل دستور 1989 كما جاء في النص المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن، حيث ورد في المادة 06 من المرسوم 131/88 المؤرخ في 04 يوليو 1988 التأكيد على وجوب سهر الإدارة على تكيف مهامها وهيكلها مع احتياجات المواطنين، كما يجب أن تضع تحت تصرف المواطن خدمة جيدة<sup>2</sup>. ولكن قبل ذكر بعض النصوص القانونية الداخلية الأخرى، يمكن الإشارة إلى ما حملته بعض النصوص القانونية الدولية، ونأتي هنا تحديدا على ذكر الميثاق الإفريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة المنعقد بأديس أبابا بتاريخ 31 يناير 2012.

فقد صادقت الجزائر على هذا الميثاق -المذكور- في نفس العام (2012) بموجب المرسوم الرئاسي 12-415 المؤرخ في 11 ديسمبر 2012<sup>3</sup>، والذي ورد فيه النص على مبدأ تكيف الخدمات العامة مع احتياجات المستخدمين، بالإضافة إلى المبادئ التقليدية الأخرى- الاستمرارية والمساواة- ضمن المادة 03 منه، وكذا مجموعة من المبادئ الأخرى التي تعززها وتخدمها كالاستخدام الفعلي والفعال والمسؤول للموارد وغيرها .

وفي هذا الإطار، جاء تأكيد نص الميثاق أيضا أنه لا يمكن فصل المبادئ التقليدية المذكورة عن احترام مبدأ الشرعية، والوصول المتساوي إلى الخدمة العمومية وتوفير المعلومات الضرورية للمستخدمين، وخدمات فعالة وذات جودة، وكذا تحديث الخدمة العمومية والإدارة العمومية، وهذا ما ورد ضمن الفصل الثاني منه: "واجبات الخدمة العامة والإدارة العامة" وتحديدا المواد 04 إلى 08 منه.

أورد المشرع الجزائري النص على مبدأ التكيف في القانون 14/04 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بقانون السمع البصري وذلك عند تقديمه لمفهوم الخدمة العمومية في هذا المجال، حيث نص في الفقرة 06 من المادة 07 منه بأنها نشاط للاتصال السمع البصري في ظل احترام مبادئ المساواة والموضوعية والتكليف والاستمرارية<sup>4</sup>.

وجاء التأكيد عليه أيضا ضمن النص المتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في الفقرة 02 من المادة 209 من المرسوم الرئاسي 247/15- أُلغيت بصدور القانون 23-12 المتضمن القواعد العامة للصفقات العمومية كل الأحكام المخالفة له- بالنص عليه مع المبادئ الأساسية الأخرى للمرفق العمومي، بأن المرفق يخضع عند تنفيذه اتفاقية تفويضه، على الخصوص، إلى مبادئ الاستمرارية والمساواة وقابلية التكيف<sup>5</sup>.

إلا أن عملية دسترة هذا المبدأ وغيره من مبادئ المرفق العمومي الأساسية لم تتحقق في التعديل الدستوري 2016، بل جاء ذلك في تعديل عام 2020 بعدما أدرجه المشرع الدستوري ضمن أحكام الدستور، الذي عرف مشروعه خصوصية من حيث توسيع المشاركة في وضع أحكامه قبل الصياغة النهائية لها وعرضه على الاستفتاء الشعبي.

#### الفرع الثاني: مكانته بعد التعديل الدستوري 2020

أدرج المشرع الدستوري في تعديل عام 2020 مبادئ المرفق العمومي الأساسية ضمن نص المادة 27 من الدستور، وأورد في الفقرة 02 منها صراحة النص على التكيف المستمر كمبدأ من المبادئ التي تقوم عليها المرافق العمومية<sup>6</sup>.

إن ارتباط هذا المبدأ الدستوري بمبادئ المرفق العمومي الأخرى يستوجب احترام النص التشريعي والتنظيمي ومختلف القرارات للدستور، مثلما نجده بالنسبة لاحترام مبدأ المساواة، ومبدأ المجانية في تقديم خدمة التعليم العمومي وذلك وفقا للشروط التي يحددها القانون كما تنص عليه الفقرة 02 من المادة 65 من الدستور، وبالنسبة أيضا للمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة الوارد ضمن الضوابط التي لا يمكن أن يمسها أي تعديل كما ينص عليه البند 3 من المادة 223 من الدستور.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هنا أيضا، هو التكيف وفقا لبعض من الأحكام الدستورية بعد تعديل عام 2020، التي خولت دورا جديدا للمؤسسات الجامعية وذلك بمشاركتها في تشكيل أعضاء المحكمة الدستورية المحدثه كمؤسسة مستقلة مكلفة أساسا بضمان احترام الدستور وضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية وحماية الحقوق والحريات الأساسية. فطبقا للمطمة 3 من المادة 186 من الدستور يتم انتخاب ستة (06) أعضاء عن طريق الاقتراع من بين أساتذة القانون الدستوري وفقا للشروط القانونية المقررة، غير أن المشرع الدستوري وإن حدد مجموعة من الشروط في المادة 187 منه فيما يخص عضو

المحكمة الدستورية سواء المنتخب أو المعين، إلا أنه ترك لرئيس الجمهورية أن يحدد شروط وكيفيات انتخاب الأعضاء الستة.

ويتم إجراء الاقتراع من أساتذة القانون الدستوري داخل كليات ومعاهد الحقوق على أساتذة القانون الدستوري المترشحين (المقبولين) على مستوى الندوات الجهوية للجامعات (شرق، وسط، غرب) حسب المؤسسات الجامعية التابعة لها<sup>7</sup>.

وبالتالي، لم يعد الانتخاب داخل المؤسسات الجامعية منحصرًا في اختيار ممثلي الأساتذة في الهيئات العلمية لها (اللجنة العلمية، المجلس العلمي) حسب رتبهم العلمية، وكذا اللجنة المتساوية الأعضاء والهيئات التأديبية أي المجالس التأديبية في مختلف المستويات (الجامعة، الكليات، المعاهد، الأقسام) والمدارس العليا، وكذا مجلس الإدارة، لأن الانتخاب امتد لتشكيل مؤسسة دستورية مستقلة.

### المطلب الثاني: التغيير الهيكلي والوظيفي في مرفق التعليم العالي والبحث العلمي

تقتضي الظروف والحاجات العامة الجديدة عملية التغيير في النظام القانوني الذي يحكم المرفق العمومي، وقد لا يقف الأمر عند تغيير أسلوب تسييره فقط كما هو الحال من إدارة مباشرة له إلى أسلوب المؤسسة العمومية، بل حتى داخل هذا الأخير من خلال تحويل طبيعة المرفق العمومي أو تغيير هيكلي داخلي (الفرع الأول)، وكذا دعم المشاريع المبتكرة والمساهمة في التنمية المستدامة (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: تحويل طبيعة بعض المؤسسات العمومية أو تغيير هيكلي داخلي

قد يتعلق التكيف بتحويل طبيعة بعض المؤسسات العمومية التي كانت قائمة إلى مؤسسات ذات طابع آخر، وهذا ما نجده عمليا في العديد من الحالات، كقرارات تحويل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسات عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، كما هو الحال بالنسبة للمعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية وكذا المعهد الوطني للأبحاث الغابية<sup>8</sup>، مع تسجيل الملاحظة على نص القرار المتخذ أنه قد أضاف مهام أخرى للمؤسسة الجديدة، والإشارة فيه إلى تحويل المستخدمين والذمة المالية المكونة من الأموال والحقوق والالتزامات والوسائل لصالحها.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتطلب التكيف إنشاء مؤسسات عمومية أخرى جديدة كإنشاء مدارس عليا متخصصة وكذا مراكز بحث، وهذا ما نجده عمليا سواء من طرف أعلى سلطة تنفيذية في البلاد أي رئيس الجمهورية، كإنشاء مدرسة وطنية عليا في الأمن السيبراني بموجب

المرسوم الرئاسي 24-181 المؤرخ في 5 يونيو 2024، أو من طرف الوزير الأول لإنشاء مركز البحث في علوم وتكنولوجيات النانو كمؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي (له صبغة قطاعية) تحت وصاية الوزير المكلف بالبحث العلمي<sup>9</sup>.  
غير أنه في حالات أخرى، يمكن أن يتزامن إنشاء مؤسسات مع حل أخرى، كما هو الحال مثلا بالنسبة لقرارات إنشاء جامعات جديدة وحل مراكز جامعية، أو إنشاء مدارس وطنية وحل مدارس وطنية أخرى.

وهنا نأتي على ذكر بعض القرارات الصادرة المتعلقة بذلك، كقرار إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيا والهندسة وحل مدرستين وهما: المدرسة الوطنية العليا للمناجم والمعادن والمدرسة العليا في التكنولوجيات الصناعية<sup>10</sup>، وكذا قرار إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيات المتقدمة، وحل مدرستين أيضا وهما: المدرسة العليا للتكنولوجيا والمدرسة العليا في العلوم التطبيقية<sup>11</sup>، مع النص في قرار الحل على تحويل الأملاك والحقوق والواجبات والمستخدمين إلى المدرسة الجديدة.

ومن جانب آخر، قد يمتد التكيف ليشمل تقديم الخدمات الجامعية الأخرى المرتبطة بتعليم وتكوين الطلبة (الإقامة والإطعام والنقل) من خلال إنشاء إقامات جامعية ووحدات إتمام جديدة تبعا للحاجات، كما هو الحال مثلا في القرار الوزاري المشترك المتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشتملاتها<sup>12</sup>.

أما المؤسسات الفرعية للمؤسسات الجامعية فقد بلغ عددها 422 مؤسسة موزعة على 117 مؤسسة جامعية، مع امكانية ارتفاعه لاحقا إلى 490 مؤسسة فرعية في نهاية السنة الجامعية، كما صرح بذلك وزير التعليم العالي والبحث العلمي<sup>13</sup>.

لكن قد يقتصر التكيف على توسيع تقديم الخدمة العمومية في بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إضافة بعض الهياكل والتخصصات الجديدة، مثلما نجده في المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، بإضافة كليات أو معاهد أو أقسام أو ملحقات، وتخصصات جديدة في بعض الجامعات أو المراكز الجامعية، كإضافة معهد العلوم للمعاهد الثلاث المتواجدة على مستوى المركز الجامعي ببريكة (ولاية باتنة)<sup>14</sup>، أو حتى من خلال تقليصها في أخرى كما تم مثلا على مستوى جامعة الجزائر 1 وذلك بتحديد عدد كلياتها واختصاصاتها<sup>15</sup> ومنحها لجامعة أخرى.

ومن جهة أخرى، قد يتعلق الأمر أيضا بإنشاء مصالح داخل المرفق العمومي، وهذا ما نجده في العديد من القرارات الوزارية المشتركة المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي، كإنشاء مصلحة مشتركة للبحث، أو إضافة مركز معين كمركز التعليم المكثف للغات بالنسبة للمدارس العليا للأساتذة التي تضمن التعليم في ميدان اللغات والمهام المكلف بها، وقد جاء ذلك بتتيمم المادة 10 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 فبراير 2018 الذي يحدد التنظيم الإداري للمدرسة العليا وطبيعة مصالحها التقنية وتنظيمها، وتتميمه بالمادة 16 مكرر<sup>16</sup>، أو كتعديل في المصالح التقنية كما هو الحال بالنسبة للمدرسة العليا.

### الفرع الثاني: دعم المشاريع المبتكرة والمساهمة في التنمية المستدامة

على اعتبار علاقة المؤسسات الجامعية بمحيطها الخارجي ومساهمة منها في التنمية المستدامة (المحلية والوطنية) وخصوصا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، فقد فتح المجال أمام الأعمال المتميزة والمقاولاتية ودعم الابتكار، وكذا توجيه الطلبة للولوج لعالم الشغل من خلال إنشاء المؤسسات المصغرة والناشئة.

وتجسيدا لذلك تم إنشاء مصلحة مشتركة لدى جامعات ومراكز جامعية وكذا مدارس وطنية وعليا تسمى "حاضنة الأعمال"، وذلك بعدة قرارات وزارية مشتركة من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير المالية، حيث تتضمن كل منها فرعين: فرع هندسة إدارة الأعمال، وفرع صيانة وأمن التجهيزات العلمية<sup>17</sup>.

ومن أجل ذلك أيضا تم إحداث "مركز تطوير المقاولاتية" على مستوى المؤسسات الجامعية لمراقبة ومتابعة مشاريع الطلبة الابتكارية وإجراء التكوين اللازم، بقرار مشترك مؤرخ في 09 سبتمبر 2024 من طرف الوزيرين المذكورين أعلاه ووزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وذلك بإنشائه في (102) مؤسسة جامعية كما حدد في ملحق القرار- ويتكون من ثلاث فروع: التحسيس والتوجيه، التكوين، المرافقة والمتابعة<sup>18</sup>، بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية والواجهات بقرار وزاري، مع إمكانية إنشاء هذه الأخيرة للجان جهوية على مستوى الندوات الجهوية للجامعات (شرق، وسط، غرب)<sup>19</sup>.

أما بخصوص توفير الإمكانيات البشرية والوسائل الضرورية لضمان السير الحسن لهذه المراكز فقد أرجع للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث تتولى ذلك (مع مراعاة

الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها) بالنسبة لمشاريع الطلبة وخريجي مؤسسات التعليم العالي من حيث تأسيسها، وتجسيدها، وتمويلها. وبالتالي، فهو تغيير على مستوى المؤسسات الجامعية من خلال حاضنات الأعمال الجامعية التي عرفت بدايتها في جامعة المسيلة كمبادرة محلية بموافقة من مديرها في 2018<sup>20</sup>، وكذا مراكز تطوير المقاولاتية التي تقوم دورات تكوينية لفائدة حاملي المشاريع المصغرة تحت إشراف فريق التكوين والمرافقة، ومنها على سبيل المثال الدورة الثالثة عشر (13) التي أجريت على مستوى جامعة المسيلة بمركز تطوير المقاولاتية خلال فترة (23 سبتمبر و9 أكتوبر 2025).

كما يضاف إلى كل ذلك، التكيف في الجانب التكويني من خلال تقديم عروض تكوين جامعية جديدة وتنويع التخصصات وتحديث البرامج، وكان ذلك بإدخال عدة مواد للتدريس (كالذكاء الاصطناعي، البرمجيات، الهندسة العكسية، البرمجيات المفتوحة)، وهذا في إطار عام لتعزيز مسار عصرنة المؤسسات الجامعية وجودة التعليم العالي. وما يجب تأكيده هنا، أن عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق أهدافه يرتبط بوجود إرادة سياسية قوية -ظهرت بعد عام 2019- وانعكاس ذلك تدريجيا على الجانب التنظيمي (الهيكلي والوظيفي) والتسيير، والمضي في التحول الرقمي، وكذا دعم الابتكار. والاهتمام بتطوير منظومة هذا الأخير بدأ يظهر في توجه وعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإن غاب هذا المصطلح على مستوى تسمية الوزارة، بخلاف ما اعتمده مثلا سلطنة عمان.

كما يتطلب التغيير أيضا تعزيز الجانب المالي المخصص لهذا القطاع الحيوي، وهذا ما تظهره الاعتمادات المالية المتزايدة -بعد 2019- من سنة إلى أخرى بالنظر لما تضمنه قانون المالية السنوي منذ (2020 إلى 2024)، فما يسجل مقارنة بين سنة 2021 وسنة 2024 أن الزيادة قاربت نسبة 57%<sup>21</sup>.

### المبحث الثاني: التحول الرقمي في مرفق التعليم العالي والبحث العلمي

إن تطوير مجتمع المعلومات وتجسيد الإدارة الالكترونية يكون بدعم وتعزيز قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال، وعلى أن يتم تكيف المرافق في اطار استراتيجية وطنية لرقمنة القطاعات الوزارية (المطلب الأول) من أجل جودة الخدمة العمومية، كما يتطلب الأمر وضع استراتيجية خاصة بكل قطاع وتنفيذها، وهذا ما نجده في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المخطط التوجيهي لرقمنة القطاع لعام 2022 (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول: التكيف في إطار الاستراتيجية الوطنية لرقمنة القطاعات الوزارية

يعد استخدام التكنولوجيايات الحديثة في المرافق العمومية طريقا نحو تبسيط الإجراءات من جانب المواطنين، وتقديم الخدمات العمومية لهم بشكل أفضل لتلبية الحاجات العامة، على أن يشمل الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية.

وبالتالي ظهر التوجه نحو وضع استراتيجية وطنية لرقمنة القطاعات الوزارية لعام 2008 (الفرع الأول)، مع ظهور خطوات جزئية لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: الاستراتيجية الوطنية لرقمنة القطاعات الوزارية لعام 2008

مما لا اختلاف فيه، أن الإدارة الالكترونية بشكل عام تسمح بتحسين ثلاث معايير: النوعية (الجودة)، السرعة، وضبط التكلفة، وهذا من أجل تقديم أفضل خدمة للمستعملين، فتكون متاحة في كل زمان ومكان وفاعلة أيضا حيث يطبعها السرعة في معالجة الملفات وتكلفة أقل<sup>22</sup>، وبالتالي تساهم في ترشيد النفقات.

ويضاف إلى هذه الايجابيات للإدارة الالكترونية ايجابية أخرى تتعلق بشفافية الإدارات، فهي تعد عاملا أساسيا في الحياة الديمقراطية والمواطنة<sup>23</sup>، وتسمح بتجاوز عقبات البيروقراطية ومكافحة الفساد، فمن خلالها يمكن تفعيل عملية المتابعة والرقابة.

لقد بدأت تجربة التحول الرقمي في الجزائر لعصرنة الإدارة منذ عام 2008 بوضع استراتيجية وطنية، وبذلك لم يقتصر الحال على بعض القطاعات أو قطاع وزاري معين -يعد من بينها قطاع التعليم العالي- مثلما هو الحال في الدول التي اتجهت نحو عصرنة إدارتها. ففي فرنسا مثلا نجد أن السلطات العمومية فيها عملت على تطوير البرامج والعمليات منذ 1997

في "برنامج العمل الحكومي لمجتمع المعلومات (PAGSI) "، وما تلاه بعد ذلك<sup>24</sup>، بالإضافة إلى عملية تقييم مواقع أنترنت الدولة الذي أوكل للمفوضية الوزارية للإدارة الالكترونية<sup>25</sup>. وتجدر الإشارة هنا، أن عملية إعداد الاستراتيجية الوطنية في الجزائر قد تمت من طرف اللجنة الالكترونية تحت سلطة الوزير الأول، وذلك بالتعاون مع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكان نطاق التشاور واسعا حيث شمل المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، وكذا الجامعات ومراكز البحث وحتى الجمعيات المهنية في مجال العلوم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (سجلت مشاركة أكثر من 300 شخص خلال 06 أشهر)<sup>26</sup>، حيث تم تحديد محاورها وأهداف كل منها. أما عن محاورها الرئيسية، فقد تم تحديد ثلاثة عشر (13) محورا، يعد من بينها: تطوير الكفاءات البشرية، وتدعيم البحث والتطوير والابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال)، ولكل محور منها هدفا رئيسيا وأهدافا أخرى خاصة تتضمن مجموعة من العمليات من خلال دعم التكوين (العالي والمهني) وتعميم التكوين وتطوير المنتجات والخدمات في هذا المجال بتكثيف نشاط البحث والتطوير والإبداع<sup>27</sup>. ولكن تنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب مراعاة عدة جوانب متكاملة من إطار تشريعي، وتطوير إداري بتوفير الكفاءات البشرية، وحتى من الجانب الإعلامي، وتجاوز أيضا معوقات التجسيد من الجانب التقني مثلا، كتدفق وسرعة الانترنت<sup>28</sup>.

غير أنه لا يمكن إغفال آثار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني في البلاد على المضي في تنفيذ هذه الجوانب، وارتباط ذلك بالإرادة السياسية وظهور بعض أشكال مقاومة التغيير وخصوصا على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية، وامتداد ذلك إلى غاية عام 2019 رغم بعض خطوات التحول الرقمي في القطاعات الوزارية.

**الفرع الثاني: خطوات جزئية لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال صلاحيات الوزير المقررة له وبمساعدة تنظيم الإدارة المركزية (مديرية الشبكات وأنظمة الإعلام والاتصال الجامعية) على المضي في رقمنة إدارته والمؤسسات الجامعية، وكذا ما يعود للمهام المنوطة ببعض مراكز البحث كمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) المحدث منذ عام 1985، ومركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CERTIC).

فقد تمت عملية إطلاق عدة منصات رقمية وأنظمة خاصة: كالأرضية الرقمية البيداغوجية e-learning للتعليم عن بعد (الدروس والمحاضرات) بعد ظهور جائحة كورونا (كوفيد 19)، وأرضية مودل (Moodle) لضمان استمرارية تقديم الخدمة العمومية، وفي مجال البحث كالنظام الوطني للتوثيق على الأنترنت (SNDL)، ونظام تسيير المكتبات الجامعية (SNGB)، والبوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP)، ونظام بروغرس (Système Progres).

لكن عملية الرقمنة لم تسر بشكل عام بخطوات سريعة وواسعة وشاملة خلال الفترة التي سبقت عام 2020 للاعتبارات المذكورة سابقا، كما أن مسار عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لم يرتبط باستراتيجية واضحة ومتكاملة خاصة به، وهذا ما جعل بعض خطوات تعزيز الرقمنة تكون بعيدة عن التجسيد.

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض المحاولات التي ظهرت لتحقيق الجودة والرقمنة في التعليم العالي من خلال القرارات المتخذة كتلك المتعلقة بإحداث بعض اللجان، ومنها إنشاء لجنة مكلفة بالدعم التقني لعملية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي المحدثة بالقرار رقم 50 المؤرخ في 21 جانفي 2018.

وقد ساهم الظرف الصحي للبلاد في بداية عام 2020 بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19) في تسريع وتيرة رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في ظل التدابير الوقائية المتخذة آنذاك من طرف السلطة التنفيذية كالحجر الصحي وغيرها، بالإضافة إلى وجود إرادة سياسية من طرف رئيس الجمهورية تدفع إلى تعزيز الرقمنة بشكل عام وهذا القطاع الهام بشكل خاص.

هذا الاهتمام الذي ظهر على المستوى الحكومي منذ تعديل الحكومة بتاريخ 23 جوان 2020 من خلال تعيين وزير للرقمنة والاحصائيات، حيث تم إطلاق بوابة حكومية (bawabatic) للخدمة الالكترونية<sup>29</sup>، غير أنه تم التخلي عن هذا الأخير بإحداث المحافظة السامية للرقمنة (High Commission for Digitalisation) في 6 سبتمبر 2023 كمؤسسة عمومية ذات طابع خاص تحت وصاية رئيس الجمهورية، من مهامها الأساسية وضع استراتيجية وطنية للرقمنة وضمان متابعتها وتنفيذها<sup>30</sup>، وهي الاستراتيجية التي تم وضعها سنة 2024 للفترة الممتدة بين (2025-2030)<sup>31</sup>.

## المطلب الثاني: تعزيز رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في

## ظل المخطط التوجيهي 2022

إن عملية رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال وضع استراتيجية خاصة بالقطاع جاء في المخطط التوجيهي للرقمنة لعام 2022 (الفرع الأول) الذي له أثر على سير ونشاط المؤسسات (الجامعات، المراكز الجامعية، المدارس العليا، المدارس العليا للأساتذة..) وذلك بتنفيذ هذا المخطط التوجيهي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول: المخطط التوجيهي للرقمنة لعام 2022

بالنظر لخصوصية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الجانب التنظيمي والوظيفي فإن خدماته العمومية يجب أن تشمل موظفي القطاع وهيئة التدريس والباحثين والطلبة بما تقدمه في جانب العمل والتعليم والتكوين والترقيات والمسابقات، وكذا في جانب البحث والابتكار والتعاون والعلاقات كالندوات والملتقيات الوطنية والدولية، والدورات التكوينية وغيرها، وتسهيل إجراءات المقروئية والبحث والاتصال بالوزارة، وكذا الخدمات الجامعية الأخرى للطلبة (الإقامة، الإطعام، النقل) وجانب المنح.

وبالتالي تعتمد رقمنة القطاع على استخدام التكنولوجيات الحديثة في المؤسسات الجامعية، وذلك في الجانب الإداري والتعليمي-التكويني والبحثي والابتكار من خلال رفع الكفاءة والفعالية وجودة الخدمة العمومية وتعزيز مقتضيات هذا التكيف، وكذا مواجهة التحديات التي قد تقف أمام تجسيد ذلك<sup>32</sup>، وحتى تساهم مخرجاتها في تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

لقد وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مخططا توجيهيا لرقمنة القطاع في 24 أكتوبر 2022- الذي تم مناقشته وإثرائه من طرف الندوة الوطنية للجامعات- متضمنا سبعة (07) محاور أساسية متفرعة إلى ستة عشر (16) برنامجا استراتيجيا ومئة واثنين (102) مشروع، مع تحديد فترة زمنية لتنفيذه وذلك بحلول ديسمبر 2024، وتحديد أيضا مختلف التحديات والرهانات التي يجب الوصول إليها تحقيقا للأهداف المسطرة، وكذا تحديد أولويات رقمنة القطاع على النحو التالي: (جامعات، معاهد، مدارس عليا، المدارس العليا للأساتذة، الديوان الوطني للخدمات الجامعية، مراكز البحث الوطنية)<sup>33</sup>.

وما يلاحظ في هذا المخطط أنه تضمن بعض المرونة من خلال إشارته إلى أن تنفيذه قد يواجه متطلبات إضافية، وهذا ما يعد إيجابيا بتركه إيجاد الحلول اللازمة للجهات المعنية

المختلفة وهي: اللجنة الوطنية للرقمنة، أو اللجنة الفرعية التنفيذية الجهوية، أو مكتب الاستراتيجية الرقمية، وبأن يتم ذلك مع الهياكل المعنية.

### الفرع الثاني: عملية تنفيذ المخطط التوجيهي للرقمنة 2022

لقد أُطلقت بوابة المنصات الرقمية في موقع الوزارة (MESRS) ، ومنها أرضيات مخصصة للتعليم عن بعد، ليشمل الأمر بعدها في نظام بروغرس (Système Progres) مجالات أخرى كتسجيل الطلبة وتوجيههم وإعادة تسجيلهم، ومسارهم الدراسي، وما يخص مسابقة الدكتوراه، ومنصات أخرى لإدارة الإقامة الجامعية والمنح، ونشاطات البحث، وكذا الإدارة كتسيير المستخدمين والممتلكات، وفي العلاقات الوطنية والدولية كالمندشورات والتكوين في الخارج، ومنصات الخدمات الجامعية وغيرها .

وتجسيدا لهذا المخطط المذكور وتعزيزا للتحويل الرقمي تم إطلاق العديد من المنصات الرقمية الجديدة في مختلف النشاطات الجامعية مضافة إلى أربعة عشر (14) منصة رقمية سابقة، حيث أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي يوم 27 فيفري 2023 على إطلاق تسعة (09) منصات رقمية تم وضعها حيز الخدمة ابتداء من هذا التاريخ<sup>34</sup> .

ففي إطار التوجه الجديد تم وضع منصة تخص مشاريع الطلبة لتعكس الاهتمام بجانب متابعة المشاريع المبتكرة، بالإضافة إلى فئة الطلبة الأجانب بوضع منصة الطالب الأجنبي، ومنصة لتقييم الباحثين الدائمين وكذا منصات أخرى: للدفتري التوجيهي المرجعي "التكوين-وظيفة"، سينما الجزائر، الترشح لمنصب مدير الخدمات الجامعية، متابعة الممتلكات الخاصة بالقطاع، منصة شبكة التواصل لخريجي الجامعة الجزائرية، وكذا برمجية خاصة لكشف السرقات العلمية.

وتتم عملية مرافقة الطلبة حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة في الفضاء الرقمي عن طريق "حاضنة الأعمال الرقمية" التي تم إحداثها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد وضعت حيز الخدمة بتاريخ 23 مارس 2024 واختير لها تسمية "بذرة الأعمال"<sup>35</sup> (Business Seed) باعتبارها لبنة لتجسيد هذه المشاريع تحت إشراف خبراء ومرشدين، وتقديم لهم خدمة التدريب والتكوين من خلال التسجيل في الدورات المفتوحة، وفي وجود عدة شركاء اقتصاديين لإتاحة فرص التمويل .

أما في جانب المقروئية والبحث، وتسهيلا لإجراءات الوصول إلى ما يفوق 110 آلاف وثيقة إلكترونية (الكتب، مذكرات وأطروحات الدكتوراه، ومندشورات علمية) للاطلاع أو

التحميل أو حتى اقتناء الكتب فقد تم إطلاق المكتبة الرقمية الجامعية في بداية السنة الجامعية 2026/2025، وهذا ما أعلن عنه وزير التعليم العالي والبحث العلمي يوم 20 أكتوبر 2025 كمكتبة تابعة لديوان المطبوعات الجامعية.

لكن تظل بعض التحديات والصعوبات بالنسبة لتوسيع نطاق التعليم-التكوين الإلكترونيين وجودة الخدمات، وهي تعود لعوامل مختلفة: مادية، تقنية، بشرية (كشبكة الأنترنت، الأجهزة والوسائل اللازمة، الكفاءات البشرية...)، ولهذا فإن آليات تجاوز ذلك لا يكون إلا بالتقييم والتقويم، ومتابعة ورقابة العمليات والمخرجات لتصحيح الاختلالات والنقائص التي تسجل، ومن ذلك مثلا الاجتماعات الدورية التي تقام على مستوى مؤسسات التعليم العالي تحت رئاسة مدراء الجامعات، وكذا الجهات المخول لها ذلك. وفي

خطوة هامة تهدف بشكل محدد نحو الانتقال إلى جامعة من الجيل الرابع 4.0، أنشأ وزير التعليم العالي والبحث العلمي لجنة وطنية لمرافقة ومتابعة مؤسسات التعليم العالي (National Commission for the Transition to university 4.0) بموجب القرار 040 المؤرخ في 19 جانفي 2025 - تتشكل من 08 أعضاء من بينهم رئيس اللجنة - تعمل على تحقيقه<sup>36</sup> من خلال ما حدد لها من مهام على الخصوص، ومنها وضع استراتيجية وخطة وطنية لهذا الانتقال مع متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المتعلقة بذلك، وهي ملزمة بتقديم تقرير للوزير حول نشاطاتها ومقترحاتها كل (03) أشهر من طرف رئيسها.

وتجسيدا لهذا الانتقال المذكور أعلاه فقد تم على المستوى المحلي المبادرة بإنشاء لجنة محلية على مستوى المؤسسة الجامعية، كتلك المحدثه بجامعة الجزائر 3 حيث تم انعقاد أول اجتماعاتها بتاريخ 20 فيفري 2025<sup>37</sup>.

إن ذكر التحديات يقود أيضا للتطرق إلى معايير الجودة للتعليم العالي الإلكتروني، فهذه الأخيرة كما ذكر البعض قد لا تختلف كثيرا من حيث الفئات - ولو أن عددها قد يكون متباينا (اتساعا وحصرًا) بين بعض النماذج الدولية- بعكس المعايير الفردية التي قد تختلف بينها، وهنا نشير إلى ما حددته بعض الدراسات الحديثة من فئات وهي: (الدعم المؤسسي، تطوير الدورة، التدريس/التعلم، هيكل الدورة، دعم الطلاب، دعم أعضاء التدريس، التقييم والتقويم)<sup>38</sup>.

وبالتالي يجب دائما العمل على تعزيز ما يسمى بمؤشرات التصنيف، ومنها مؤشر النزاهة في البحث العلمي، حيث تعكس هذه الأخيرة جودة التعليم العالي في الجامعات مما يساهم في

تطوير المعرفة وخدمة المجتمع، وفي هذا الإطار نجد أن وزير التعليم العالي والبحث العلمي قد نصب لجنة إعداد مخطط عمل مؤشر النجاعة "نزاهة" يوم 10 أوت 2023<sup>39</sup>، وقد أنشأ قبلها اللجنة الوطنية لترقية مرئية وتصنيف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالقرار الوزاري رقم 1400 المؤرخ في 23 أكتوبر 2022.

تستخدم جهات التصنيف العالمية مؤشر مخاطر النزاهة البحثي (Research Integrity Risk Index) لتقييم التزام المؤسسات الأكاديمية بالنزاهة في الأبحاث العلمية للجامعات، ويأتي من بين التصنيفات تصنيف تايمز للتعليم العالي (T.H.E)، المصنف للمخاطر إلى خمس (5) فئات: (أمن ومنخفض المخاطر، منخفض، متوسط، مرتفع، خطر كبير) وذلك من خلال تحليل بيانات النشر العلمي (معدل سحب المقالات ونسبة النشر في مجلات أزيلت من قواعد)<sup>40</sup>.

لكن أهمية وقيمة هذا المؤشر -المذكور- لا تجعل منه مؤشرا وحيدا في التقييم الشامل، وذلك لوجود مؤشرات أخرى لا تقل عنه أهمية وقيمة (كالمسعة الأكاديمية، التأثير المجتمعي، الاستشهادات البحثية، جودة الأبحاث، الانفتاح الدولي وغيرها).

وحسب التصنيفات الدولية السنوية المنشورة، فإن الجزائر احتلت المرتبة الأولى مغاربيا والثانية إفريقيا حسب تصنيف تايمز للتعليم العالي (T.H.E) لسنة 2025 من حيث عدد الجامعات (الجزائرية) التي دخلت التصنيف<sup>41</sup>، والمرتبة الأولى عربيا في تصنيف مؤسسة (QS) لسنة 2026 بارتفاع عدها إلى 46 مؤسسة جامعية مقارنة بالسنة التي قبلها (17 مؤسسة فقط) ومقارنة أيضا بالسنوات السابقة لها<sup>42</sup>، في انتظار ترتيب أفضل مستقبلا من الناحية النوعية. كما حققت الجزائر المرتبة الأولى عربيا حسب التقرير السنوي 2025 لمعامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي "آرسياف (ARCIF)" الخاص بالمجلات العلمية العربية المحكمة، وترتيب المؤسسات الجامعية والبحثية، والمؤلفين<sup>43</sup>.

#### الخاتمة:

لقد أخذ مبدأ تكيف المرفق العمومي المكانة الدستورية بعد التعديل الدستوري لعام 2020، وقد ظهرت إرادة سياسية لدى رئيس الجمهورية - منذ بداية عام 2020- لتغيير وعصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي يتطلب دائما تعزيز الجانب التشريعي والتنظيمي، واتخاذ القرارات اللازمة في الجانب الهيكلي والوظيفي والمالي والتقني... حسب

الظروف والحاجات العامة، لمواجهة التحديات وتحقيقاً للأهداف وفقاً للاستراتيجية المحددة. وقد سجلت في هذه الدراسة بعض النتائج والاقتراحات التالية :

- أظهرت الممارسة العملية من خلال العديد من القرارات تكريس مبدأ التكيف سواء بتحويل طبيعة بعض المرافق العمومية وذلك مثلاً من الطابع الإداري إلى الطابع العلمي والتكنولوجي، أو من خلال توسيع تقديم الخدمة العمومية للتعليم -التكوين العالين حسب الحاجات سواء بإنشاء مؤسسات جديدة كالمدارس العليا المتخصصة أو كليات أو معاهد أو أقسام أو ملحقات أو مراكز البحث أو إنشاء مؤسسات مع حل أخرى، أو إنشاء مصالح كحاضنة الأعمال ومركز تطوير المقاولاتية، أو بإحداث تخصصات جديدة وكذا تحديث البرامج، بالإضافة إلى إنشاء إقامات جامعية ووحدات إطعام.

- الملاحظ أن الإرادة السياسية الداعمة لعصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي -بعد عام 2019- تجسدت بشكل واضح في الجانب المالي من خلال زيادة الاعتمادات المالية المخصصة له كل سنة، فقد قاربت نسبة 57% في سنة 2024 مقارنة بسنة 2021 .

- تم الانتقال من التكيف الحتمي الظرفي بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19) - بداية عام 2020- لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بعد التدابير الوقائية وخصوصاً للتعليم عن بعد، إلى تكيف مسطر مستمر في ظل رؤية استراتيجية محددة المعالم (البرامج والمشاريع والأهداف) كما تضمنه المخطط التوجيهي لعام 2022 لرقمنة هذا القطاع، مع استمرار عملية التقييم والتقويم لتجاوز اشكالات وعقبات التنفيذ.

- ظهور أثر تطبيقات التكيف وعصرنة القطاع وتعزيز الرقمنة فيه على تصنيف الجامعات الجزائرية (الاقليمي والدولي) من حيث تزايد عدد الجامعات المصنفة، كما هو الحال في تصنيف تايمز للتعليم العالي (T.H.E) لسنة 2025 أو تصنيف (QS) لسنة 2026، والمحافظة على المرتبة الأولى عربياً للسنة الخامسة توالياً بالنسبة لمعامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي "آرسياف (ARCIF) "، لكن التحدي يظل قائماً لتحسين الترتيب كما ونوعاً .

- يجب أن يشار ضمن الاستنادات في النصوص التنظيمية -وكذا التشريعية- المرتبطة بقابلية تكيف المرفق العمومي إلى المادة 27 من الدستور المتعلقة بمبادئ المرفق العمومي، دون الاكتفاء فيها بذكر بعض المواد من الدستور كما جاء في القرارات الصادرة بعد التعديل الدستوري 2020، حيث وردت -على الخصوص فقط- في المراسيم الرئاسية (المادتان 7-91 و141 فقرة 01)، وفي المراسيم التنفيذية (المادتان 5-112 و141 فقرة 02).

- تعزيز متطلبات التكيف في مجال الرقمنة بوجوب تجاوز بعض المعوقات التقنية (كجانب تدفق وسرعة الأنترنت) وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال لضمان اتساع نطاق انتشار التكنولوجيا الرقمية في مناطق الوطن.

- توسيع نطاق تقديم الخدمة العمومية الإلكترونية ذات جودة في مختلف مجالات نشاطات القطاع، ودعم المشاريع المبتكرة للمساهمة في التنمية المستدامة، لكن يقابل ذلك تحديات في مجال حماية المعطيات وقاعدة البيانات والمواقع الإلكترونية ضد الاحتيال والهجمات والجرائم الإلكترونية، وتحقيق الأمن السيبراني في نطاقه الواسع.

### الهوامش:

- 1- جورج فوديل، بيار دلفولفيه، القانون الاداري، الجزء الثاني، ترجمة: منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2008، ص 553.
- 2- المرسوم 131/88 المؤرخ في 04 يوليو 1988 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن، ج ر ج ج، العدد 27، المؤرخة في 06 يوليو 1988.
- 3- المرسوم الرئاسي 12-415 المؤرخ في 11 ديسمبر 2012 يتضمن التصديق على الميثاق الافريقي لقيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة المنعقد بأديس أبابا بتاريخ 31 يناير 2012، ج ر ج ج، العدد 68، المؤرخة في 16 ديسمبر 2012.
- 4- القانون 04/14 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بقانون السمي البصري، ج ر ج ج، العدد 16، المؤرخة في 23 مارس 2014.
- 5- المرسوم الرئاسي 15/247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر ج ج، العدد 50، المؤرخة في 20 سبتمبر 2015. وقد ألغى القانون 23-12 بموجب المادة 112 منه الأحكام المخالفة له. أنظر: القانون رقم 23-12 المؤرخ في 5 غشت 2023، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، ج ر ج ج، العدد 51، المؤرخة في 6 غشت 2023.
- 6- المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ج ر ج ج، العدد 82، المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.
- 7- كما جاء في ملحق المرسوم الرئاسي 21-304 المؤرخ في 4 غشت 2021، يحدد شروط وكيفية انتخاب أساتذة القانون الدستوري، أعضاء في المحكمة الدستورية، ج ر ج ج، العدد 60، المؤرخة في 5 غشت 2021.
- 8- المادة 08 من المرسوم التنفيذي 04/419 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 يتضمن تحويل المعهد الوطني الجزائري للأبحاث الزراعية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، ج ر ج ج، العدد 83، المؤرخة في 26 ديسمبر 2004. والمادة 08 من المرسوم التنفيذي 04/420 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 يتضمن تحويل المعهد الوطني للأبحاث الغابية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي، ج ر ج ج، العدد 83، المؤرخة في 26 ديسمبر 2004.
- 9- المرسوم الرئاسي 24-181 المؤرخ في 5 يونيو 2024 يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا في الأمن السيبراني، ج ر ج ج، العدد 39 المؤرخة في 8 يونيو 2024. والرسوم التنفيذية 24-323 المؤرخ في أول أكتوبر 2024، يتضمن إنشاء مركز البحث في علم وتكنولوجيات النانو، ج ر ج ج، العدد 68، المؤرخة في 09 أكتوبر 2024.
- 10- المرسوم التنفيذي 22-240 المؤرخ في 17 ديسمبر 2022، يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيا والهندسة، ج ر ج ج، العدد 85 المؤرخة في 19 ديسمبر 2022، والرسوم التنفيذية 22-241 المؤرخ في 17 ديسمبر 2022، يتضمن حل المدرسة الوطنية العليا للمناجم والمعادن والمدرسة العليا في التكنولوجيات الصناعية وتحويل أملاكهما وحقوقهما وواجباتهما ومستخدميهما إلى المدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيا والهندسة، ج ر ج ج، العدد 85، المؤرخة في 19 ديسمبر 2022.

- 11- المرسوم التنفيذي 22-314 المؤرخ في 12 سبتمبر 2022، يتضمن إنشاء مدرسة وطنية عليا للتكنولوجيات المتقدمة، ج ر ج ج، العدد 78، المؤرخة في 24 نوفمبر 2022، والمرسوم التنفيذي 22-398 المؤرخ في 21 نوفمبر 2022، يتضمن حل المدرسة العليا للتكنولوجيا والمدرسة العليا في العلوم التطبيقية وتحويل أملاكهما وحقوقهما وواجباتهما ومستخدميهما إلى المدرسة الوطنية العليا للتكنولوجيات المتقدمة، ج ر ج ج، العدد 78، المؤرخة في 24 نوفمبر 2022.
- 12- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 20 نوفمبر 2021 يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 ديسمبر 2004 والمتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتحديد مقرها وقائمة الإقامات الجامعية التابعة لها ومشتملاتها، ج ر ج ج، العدد 14 المؤرخة في 02 مارس 2022.
- 13- تصريح السيد: "كمال بداري" وزير التعليم العالي والبحث العلمي لوسائل الإعلام، أنظر: موقع شروق نيوز (Echorouk News) بتاريخ 03 جوان 2025.
- 14- أضيف هذا المعهد إلى معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، ومعهد الآداب واللغات، ومعهد العلوم الانسانية والاجتماعية بعد تميم المادة 01 من المرسوم التنفيذي 16/146 المؤرخ في 23 مايو 2016 والمتضمن إنشاء المركز الجامعي ببريكة (ولاية باتنة). أنظر: المرسوم التنفيذي 22/119 المؤرخ في 17 مارس 2022 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 16/146 المؤرخ في 23 مايو 2016 والمتضمن إنشاء المركز الجامعي ببريكة (ولاية باتنة)، ج ر ج ج، العدد 20 المؤرخة في 20 مارس 2022.
- 15- أصبحت هذه الجامعة تضم الكليات التالية: (كلية الحقوق، كلية العلوم الاسلامية، كلية العلوم)، وذلك بموجب المادة 02 من المرسوم التنفيذي 24-321 المؤرخ في أول أكتوبر 2024 المعدل للمرسوم 84-209، وقد كانت تضم أيضا كلية الطب وكلية الصيدلة. أنظر: المرسوم التنفيذي 24-321 المؤرخ في أول أكتوبر 2024 يعدل المرسوم 84-209 المؤرخ في 17 غشت 1984 المتعلق بتنظيم جامعة الجزائر 1 وسيرها، ج ر ج ج، العدد 68 المؤرخة في 09 أكتوبر 2024، وكذا المرسوم التنفيذي 21-375 المؤرخ في 05 أكتوبر 2021 يعدل ويتمم المرسوم 84-209 المؤرخ في 17 غشت 1984 المتعلق بتنظيم جامعة الجزائر 1 وسيرها، ج ر ج ج، العدد 76 المؤرخة في 06 أكتوبر 2021.
- 16- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 27 يونيو 2023 يتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 فبراير 2018 الذي يحدد التنظيم الإداري للمدرسة العليا وطبيعة مصالحتها التقنية وتنظيمها، ج ر ج ج، العدد 57، المؤرخة في 04 سبتمبر 2023.
- 17- كالقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 18 يناير 2024 يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة تسمى: "الحاضنة" لدى جامعة بشار، ج ر ج ج، العدد 39، المؤرخة في 08 يناير 2024.
- 18- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 سبتمبر 2024، يتضمن إنشاء مصلحة مشتركة تسمى: "مركز تطوير المقاولاتية"، ج ر ج ج، العدد 70، المؤرخة في 17 أكتوبر 2024.
- 19- القرار رقم 162 المؤرخ في 21 سبتمبر 2025 يعدل ويتمم القرار رقم 36 المؤرخ في أول مارس 2023 المتضمن إنشاء لجنة وطنية تنسيقية لمتابعة الابتكار وريادة الأعمال الجامعية.
- 20- للاطلاع على دراسة حالة حاضنة الأعمال الجامعية (المسيلة)، أنظر: حورية بن عطية، عادل مياح، دور حاضنات الأعمال الجامعية في دعم المؤسسات الناشئة - حاضنة الأعمال الجامعية (المسيلة) نموذجا - مجلة السلام للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2022، ص ص 70-75.
- 21- الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 للدائرة الوزارية التعليم العالي والبحث العلمي، بمبلغ: (370.596.356.000 دج) في القانون 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020 يتضمن قانون المالية لسنة 2021، ج ر ج ج، العدد 83 المؤرخة في 31 ديسمبر 2020. واعتمادات الدفع المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2024 للدائرة الوزارية التعليم العالي والبحث العلمي، بمبلغ: (647.028.780.000 دج) في القانون 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023 يتضمن قانون المالية لسنة 2024، ج ر ج ج، العدد 86، المؤرخة في 31 ديسمبر 2023.

22- Jacques Sauret, Efficacité de l'administration et service à l'administré: les enjeux de l'administration électronique, Revue française d'administration publique, ENA, 2004, pp 280-283.

23- Ibid., pp 284-288.

24- كبرامج التحديث متعددة السنوات (PPM) من طرف الوزارات، وتشغيل بوابة (service-public.fr) في عام 2000 بغية تسريع نشر المعلومات العامة الأساسية بأن تكون أكثر شفافية وكفاءة، وتعميم الإجراءات عن بعد، وغيرها من الأهداف. ثم خطة "الإدارة الالكترونية" (ADELE) 2004-2007 لتسهيل الإجراءات الإدارية حيث يمكن للمستخدمين تنفيذ إجراءاتهم عن بعد سواء عبر الانترنت وكذا الهاتف بحلول عام 2006. أنظر مقال:

David Alcaud, Amar Lakel, Les nouveaux « visages » de l'administration sur internet : pour une évaluation des sites publics de l'État, Revue française d'administration publique, ENA, 2004.

25- تم إرساء مبدأ تقييم سنوي لمواقع انترنت الدولة الذي أوكله الوزير الأول بفرنسا "للمفوضية الوزارية للإدارة الالكترونية" (DIAE)، وللإطلاع أكثر حول: الانترنت في خدمة عصرنة الدولة وتقييم مواقع الدولة.

Ibid., pp 299-313.

26- عبد القادر بلعربي، لعرج مجاهد نسيمية، أمغير فاطمة الزهراء، تحديات التحول إلى الحكومة الالكترونية، المؤتمر الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لخميس مليانة، يومي 13 و14 مارس 2012، ص 7.

27- للإطلاع أكثر، أنظر: محمد أحمدياتو، سياسة الرقمنة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أعمال الملتقى الوطني الموسوم ب: "دور الرقمنة في الجودة في التعليم العالي"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، يوم 01 مارس 2020، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد الخاص، سنة 2020، ص ص 228-232.

28- أحمد باي، رانيا هدار، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، العدد الحادي عشر، جوان 2017، ص 131.

29- للإطلاع أكثر، أنظر: كريمة خنوسي، الخدمة الالكترونية في الجزائر: البوابة الحكومية للخدمات العمومية "بوابتك" نموذجاً، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص ص 32-37.

30- المرسوم الرئاسي 23-314 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023 يتضمن إنشاء محافظة سامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيورها، ج ر ج ج، العدد 39، المؤرخة في 10 سبتمبر 2023.

31- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://hcn.dz> (pdf)، (تاريخ زيارة الموقع: 2025/08/21).

32- حول التحديات، أنظر: نصيرة خواص، الجامعة الجزائرية في تحدي التحول الرقمي، ضرورة واقع لضمان جودة حقيقية، مداخلة أقيمت بمناسبة أعمال الملتقى الدولي الافتراضي الموسوم ب: "الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة"، يومي 21-22 فيفري 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، 2021.

33- رؤية لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، المخطط التوجيهي للرقمنة (SDN)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، النسخة النهائية، 24 أكتوبر 2022.

34- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إطلاق تسع منصات رقمية جديدة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع الإلكتروني: <https://www.mesrs.dz> بتاريخ: 2023/02/27، (تاريخ زيارة الموقع: 2025/05/10).

35- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الحاضنة الرقمية: <https://business-seed.mesrs.dz>، (تاريخ زيارة الموقع: 2025/10/01).

36- قرار رقم 040 المؤرخ في 19 جانفي 2025 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمرافقة ومتابعة مؤسسات التعليم العالي للانتقال إلى جامعة من الجيل الرابع 4.0.

37- أنظر: موقع جامعة الجزائر 3: [www.univ-alger3.dz](http://www.univ-alger3.dz)

38- للإطلاع أكثر حول هذه الدراسات الحديثة وما وضع عمليا من طرف لجان وهيئات في بعض الدول، أنظر: درويش جمال، تأثير الرقمنة على تطبيق آليات ومعايير ضمان جودة التعليم العالي: الفرص والتحديات، مداخلة أقيمت بمناسبة أعمال الملتقى الدولي الافتراضي الموسوم ب: "الرقمنة ضمانة لجودة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة"، يومي

21-22 فيفري 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، 2021، ص ص 104-105.

39- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع الإلكتروني: <https://www.mesrs.dz>

40- ضرغام الأبودي، مؤشر مخاطر النزاهة البحثية (RI) والجامعات العراقية، على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.alajwady.com> المنشور بتاريخ: 2025/7/7، (تاريخ زيارة الموقع: 2025/05/09).

41- للاطلاع على التصنيف السنوي (2025 المنشور بتاريخ: 18 أكتوبر 2024 وكذا 2026 المنشور بتاريخ: 16 أكتوبر 2025)

أنظر: QS Top Universities على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.topuniversities.com>، (تاريخ زيارة الموقع: 2025/10/20).

42- للاطلاع على التصنيف السنوي أنظر: Times Higher Education على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.timeshighereducation.com>، المنشور بتاريخ: 2025/10/09، (تاريخ زيارة الموقع: 2025/10/16).

43- النسخة الرقمية لتقرير أرسيف Arcif لعام 2025 على موقع معرفة: <https://emarefa.net>